

ملخص تنفيذي

ملخص لأهم التطورات...

لقد أدت الإجراءات الإصلاحية المنفذة إلى تزايد الثقة في الاقتصاد المصري كما كانت محفزاً للتعافي الاقتصادي، وهو ما يتضح من تحسن أداء أحدث مؤشرات الاقتصاد الكلي، وعلى رأسها:

- تسارع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي: حيث وصل إلى ٥.٢% خلال العام المالي ١٨/١٧ والذي قد تجاوز متوسط النمو العالمي ٢.٢% خلال نفس الفترة وتجاوز معدل نمو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغ ٣.٨%.
- تحسن أداء المالية العامة: سجلت بيانات المالية العامة فائض أولي للمرة الأولى منذ ١٥ عام ليصل إلى ٠.٤% من الناتج المحلي الإجمالي.
- تحقيق معدلات التضخم المستهدفة: تباطأ معدل التضخم ليصل إلى ١٢% في ديسمبر ٢٠١٨، وهو ما يعد ضمن أهداف البنك المركزي.
- تحسن أداء ميزان المدفوعات: سجل ميزان المدفوعات فائض كلي وصل إلى ٠.١% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩.

كما كان للإجراءات المالية والإصلاحية المطبقة خلال العامين السابقين دوراً كبيراً في تزايد الثقة في الاقتصاد المصري وتبرهن على ذلك أحدث مؤشرات الاستثمار الأجنبي في مصر والتي تشير إلى الإقبال الكبير الذي حققته إستثمارات الأجانب في أدوات الدين المحلي من الأذون والسندات خلال شهر يناير الجاري.

الأمر الذي إنتقلت آثاره بشكل إيجابي أيضاً إلى ما تحقق من تراجع سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار لأول مرة منذ قرار تحرير سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦ ليسجل سعر بيع ١٧.٧٠ للدولار مقابل ١٨.٠٠ جنيه خلال الشهر السابق. وفي سياق متصل، تستكمل وزارة المالية جهودها في تنويع مصادر التمويل الخارجي من خلال السعي نحو طرح شهادات دولية في الخارج والوصول إلى أسواق جديدة مثل آسيا وأوروبا، وتخطط الوزارة لبيع السندات بالدولار الأمريكي واليورو، بالإضافة إلى السندات الخضراء وأول سندات مقومة بالين.

كما إنعكست ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري على التصنيف السيادي للبلاد حيث قامت كل من مؤسسة موديز ومؤسسة فيتش بمراجعة والتأكيد علي النظرة المستقبلية للاقتصاد المصري من "مستقر" إلى "إيجابي" في أغسطس ٢٠١٨، وقامت مؤسسة ستاندرز أندبورز أيضاً في نوفمبر ٢٠١٨ بالتأكيد على النظرة المستقبلية للتصنيف الائتماني للاقتصاد المصري عند درجة مستقر وهو ما يعكس الاحتمالية الكبيرة لرفع درجة التصنيف الائتماني للاقتصاد المصري من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني خلال الفترة القادمة في ضوء استمرار تحسن المؤشرات الاقتصادية والمالية والتزام الحكومة باستمرار تنفيذ برنامج الإصلاحات.

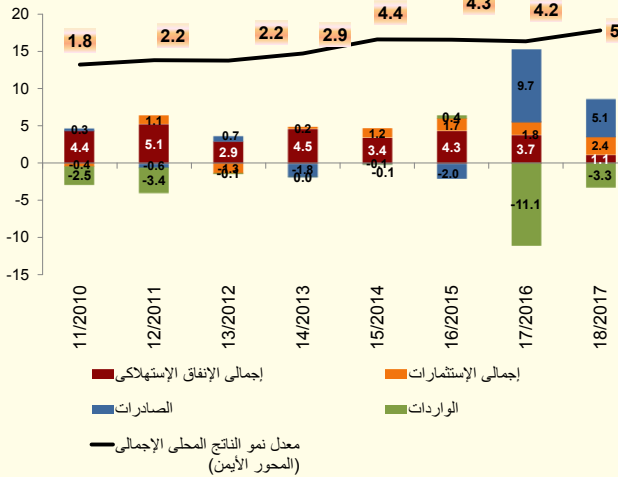
تصنيف الاقتراض	فيتش				تصنيف الاقتراض	ستاندرد أند بورز				تصنيف الاقتراض	موديز			
	الشهر	بالعملة الأجنبية	بالعملة المحلية	النظرة		الاجراء المتخذ	بالعملة الأجنبية	بالعملة المحلية	النظرة		الاجراء المتخذ	الشهر	بالعملة الأجنبية	بالعملة المحلية
تم تغيير النظرة المستقبلية من سلبية إلى مستقرة	يناير	B-	B-	مستقرة	تم تغيير النظرة المستقبلية من سلبية إلى مستقرة	يناير	B-	B-	مستقرة	تم تغيير النظرة المستقبلية من سلبية إلى مستقرة	يناير	B-	B-	مستقرة
تم رفع التصنيف الائتماني من B- إلى B	ديسمبر	B	B	مستقرة	تم رفع التصنيف الائتماني من B- إلى B	ديسمبر	B	B	مستقرة	تم رفع التصنيف الائتماني من B- إلى B	ديسمبر	B	B	مستقرة
تم تغيير النظرة المستقبلية من مستقرة إلى إيجابية	يناير	B	B	إيجابية	تم تغيير النظرة المستقبلية من مستقرة إلى إيجابية	يناير	B	B	مستقرة	تم تغيير النظرة المستقبلية من مستقرة إلى إيجابية	يناير	B	B	مستقرة
تم تأكيد التصنيف الائتماني والنظرة المستقبلية	أغسطس	B	B	إيجابية	تم تأكيد التصنيف الائتماني والنظرة المستقبلية	أغسطس	B	B	مستقرة	تم تأكيد التصنيف الائتماني والنظرة المستقبلية	أغسطس	B	B	مستقرة

ومن المؤشرات الإيجابية الأخيرة ما يلي؛ القطاع الحقيقي

- نجحت سياسات الإصلاح في تحقيق تحسن ملحوظ في معدلات النمو الإقتصادي، حيث أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط أن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ بنحو ٥.٢%، مقارنة بـ ٣.٦% خلال العام المالي السابق. وقد حقق صافي الصادرات مساهمة إيجابية في النمو بـ ١.٨ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة سلبية بـ ١.٤% في العام السابق. كما ساهم الإستهلاك الخاص والعام في النمو بـ ١.١ نقطة مئوية، مقارنة بـ ٣.٧ في العام السابق. فضلاً عن مساهمة الاستثمارات في النمو بنسبة أكبر وصلت لـ ٢.٤ نقطة مئوية، مقارنة بـ ١.٨ نقطة مئوية في العام السابق.
- وارتفع مؤشر الإنتاج الإجمالي بنسبة ٧.٥% مقارنة بالعام السابق ليسجل متوسط ١٣٠.٢ نقطة في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨، مقارنة بـ ١٢١.١ نقطة مئوية في العام المالي السابق. ويأتي ذلك في ضوء زيادة مؤشر الغاز الطبيعي ليصل إلى ١٣.١% سنوياً ليحقق متوسط ١٧٢.٤ نقطة خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨، مقارنة بـ ١٥٢.٤ نقطة خلال العام المالي السابق.

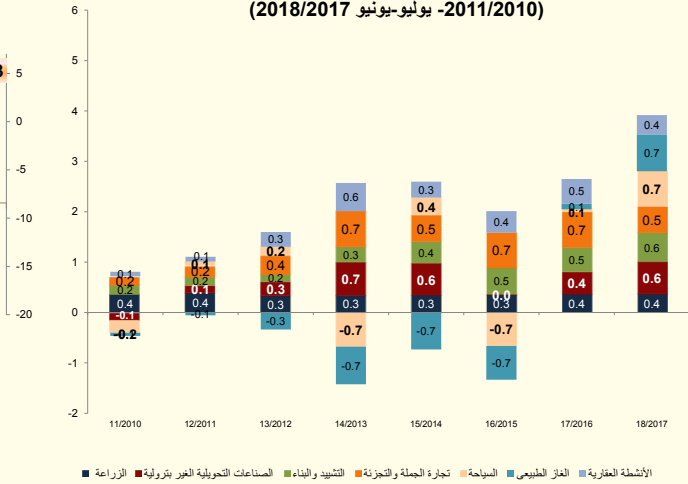
إسهامات بنود الإنفاق في نمو الناتج المحلي (بسر السوق) (نقطة مئوية)

(2018/2017 - يوليو-يونيو 2011/2010)



إسهامات بنود الإنفاق في نمو الناتج المحلي (بتكلفة عوامل الإنتاج) (نقطة مئوية)

(2018/2017 - يوليو-يونيو 2011/2010)



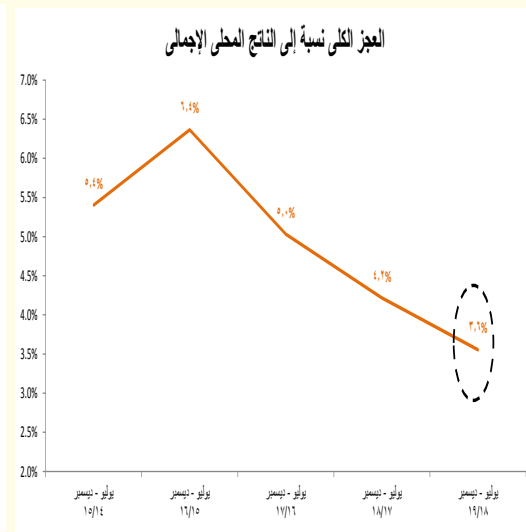
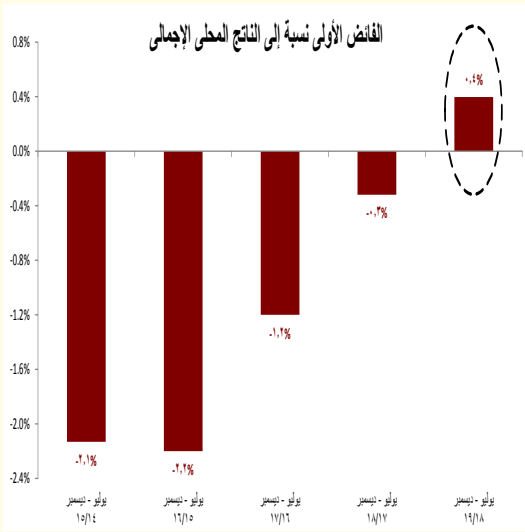
- كما ارتفع مؤشر مديري المشتريات ليصل إلى ٤٨.٥ في يناير ٢٠١٩، مقارنة بأدنى مستوى له في خمس سنوات عند ٤١.٧ في يوليو ٢٠١٣. وذلك في ضوء الزيادات الكبيرة في مؤشر الطلبات الجديدة ليصل إلى ٤٧.٩، والزيادة في مؤشر الإنتاج ليسجل ٤٧.٥ بالإضافة إلى انخفاض أسعار مدخلات الإنتاج.

- سجل صافي الاحتياطات الدولية ٤٢.٥٥١ مليار دولار في ديسمبر ٢٠١٨ (يغطي ٧.٧ أشهر من الواردات فقط)، مقارنة بـ ٤٤.٥ مليار دولار خلال الشهر السابق، ومقارنة بأدنى مستوى له عند ١٣.٤ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١٣ (مما يغطي ٣.٥ أشهر من الواردات فقط).

- أما علي صعيد مؤشرات البورصة المصرية، فقد ارتفع رأس المال السوقي على أساس شهري محققا ٧٩٣ مليار جنيه خلال شهر يناير ٢٠١٩. بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع مؤشر EGX-٣٠ بنحو ٨.٤% ليحقق ١٤,١٢٦.٧ نقطة خلال شهر يناير ٢٠١٩، مقارنة بمستواه المحقق في الشهر السابق والذي بلغ ١٣,٠٣٥.٧ نقطة. بينما تراجع مؤشر EGX-٧٠ بنحو ١.٤% مغلقاً عند مستوى ٦٨٣.٨ نقطة خلال شهر يناير ٢٠١٩، مقارنة بـ ٦٩٣.٨ نقطة خلال الشهر السابق.

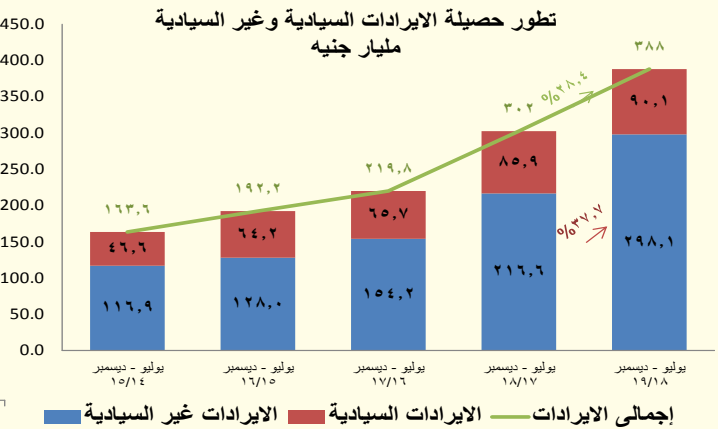
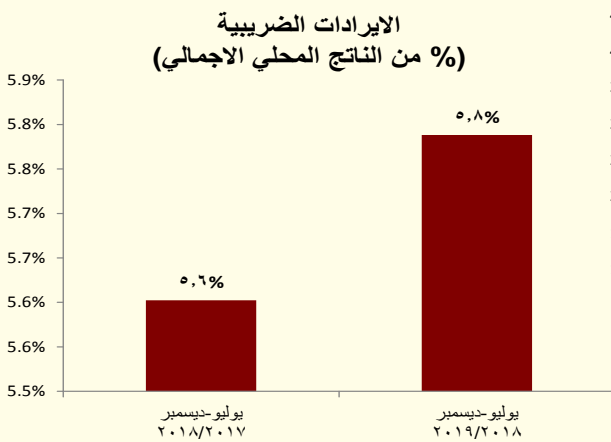
القطاع المالي

- إنعكست الإصلاحات الاقتصادية بشكل إيجابي على مؤشرات المالية العامة، حيث تشير نتائج الفترة يوليو-ديسمبر من العام



المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ إلى تحقيق فائض أولي لأول مرة منذ خمسة عشر عاماً قدره ٢١ مليار جنيه (٠.٤% من الناتج المحلي) مقارنة بعجز أولي قدره -١٤ مليار جنيه (-٠.٣% من الناتج المحلي) خلال نفس الفترة من العام السابق. كما أن الفائض الأولي المحقق قد فاق التزام الحكومة المصرية

مع صندوق النقد الدولي والبالغ ١٥ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠١٨. وأن هذا الفائض الأولي تم تحقيقه بشكل منتظم شهريا بدءاً من شهر أغسطس ٢٠١٨ وحتى تاريخه. وقد سجل العجز الكلي للموازنة العامة للدولة ٣.٦% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٩/٢٠١٨، مقارنة بـ ٤.٢% خلال نفس الفترة من العام الماضي، حيث ارتفع معدل نمو الإيرادات بوتيرة أسرع من معدل نمو المصروفات لتحقيق ٢٨.٤% لأولى، و ١٧.٧% للأخيرة. ويأتي هذا نتيجة استمرار تحسن النشاط الاقتصادي واستمرار الحكومة في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي، حيث تم اقرار معظم الاجراءات المالية المستهدفة بالموازنة في بداية العام المالي (يونيو/يوليو ٢٠١٨)، وعلى رأسها إجراءات ترشيد دعم الطاقة (مواد بترولية وكهرباء)، و اقرار تعديلات قانون رسم تنمية، وكذلك زيادة الضريبة القطعية على التبغ والسجائر. وعلى جانب الإيرادات، هناك زيادة ملحوظة في الإيرادات الضريبية (تمثل ٧٨.٣% من إجمالي الإيرادات) بنحو ٥٥.٢ مليار جنيه بنسبة ملحوظة ٢٢.٢% لتتحقق ٣٠٣.٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة. حيث سجلت ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات ١٦١.٠ مليار جنيه بنسبة زيادة بلغت ٢٠.٦% (بنحو ٢٧.٥ مليار جنيه) عن نفس الفترة من العام السابق، فضلاً عن زيادة الضرائب على المهن الحرة (بنسبة ٤٧.٣%) والضريبة على الشركات (بنسبة ٢٦.٢%) والضريبة على المرتبات (بنسبة ٣٧.٤%). كما ارتفعت متحصلات قناة السويس لتسجل ١٧.٤ مليار جنيه بزيادة ٥٠.٠% (بنحو ٥.٨ مليار جنيه)، وارتفاع المتحصلات من باقي الشركات لتصل نحو ٢٧.٣ مليار جنيه بنسبة زيادة ٢٦.٢% (بنحو ٥.٧ مليار جنيه)، وارتفاع المتحصلات من الهيئة العامة للبترول لتصل نحو ١١.٩ مليار جنيه بنسبة زيادة ٢٦.٩% (بنحو ٢.٥ مليار جنيه) عن العام السابق.

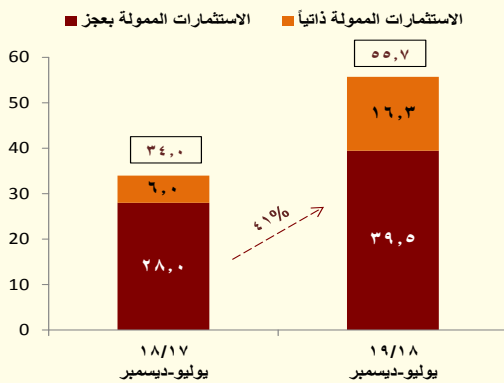


تطور الأداء المالي خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩

معدل التغير □	يوليو - ديسمبر		البيان
	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	
٢٨%	٣٠٢,٤٧٦	٣٨٨,٢٦٣	الإيرادات
	٦.٨%	٧.٤%	نسبة الى الناتج المحلي
٢٢%	٢٤٨,٧٨١	٣٠٣,٩٣٦	الضرائب
٢٦٣%	١٣٣	٤٨٤	المنح
٥٧%	٥٣,٥٦٣	٨٣,٨٤٣	الإيرادات الأخرى
١٨%	٤٨٧,٧١١	٥٧٤,٢٦١	المصروفات
	١١.٠%	١٠.٩%	نسبة الى الناتج المحلي
١٥.٠%	١١٤,٠٣٢	١٣١,١٦١	الأجور وتعويضات العاملين
٦٢%	١٧,٥٦٥	٢٨,٤٨٤	شراء السلع والخدمات
٢٠%	١٧٣,١٥٤	٢٠٧,٤٧٤	الفوائد
٠%	١١٢,٤٥٢	١١٢,٤٥٨	الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية
٧%	٣٦,٥٣٢	٣٨,٩٥٥	المصروفات الأخرى
٦٤%	٣٣,٩٧٦	٥٥,٧٣٠	شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)
	١٨٥,٢٣٤	١٨٥,٩٩٨	العجز النقدي
	١٨٧,٢٩٩	١٨٦,٦٥٥	العجز الكلي
	- ٠.٣%	٠.٤%	الميزان الأولى (% من الناتج المحلي الإجمالي)
	٤.٢%	٣.٦%	العجز الكلي (% من الناتج المحلي الإجمالي)

- كما ارتفعت الإيرادات غير الضريبية (تمثل ٢١.٧% من إجمالي الإيرادات) بنحو ٣٠.٦ مليار جنيه بنسبة ٥٧.٠% لتحقيق ٨٤.٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة في الأساس في ضوء زيادة عوائد الملكية من قناة السويس بنحو ٥.٤ مليار جنيه (بنسبة ٥٠.٠%) لتسجل ١٦.٣ مليار جنيه، مقابل ١٠.٩ مليار جنيه، وارتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات بـ ٩.٩ مليار جنيه لتحقيق ٢٣.٣ مليار جنيه. بالإضافة إلى زيادة الإيرادات المتنوعة بنحو ١٥.٦ مليار جنيه، مقارنة بالنصف الأول من العام المالي السابق. أما على جانب المصروفات، فتستمر جهود الحكومة لزيادة الإنفاق على البعد الإجتماعي، حيث ارتفعت المصروفات الحكومية بنحو ١٨% خلال الفترة يوليو-ديسمبر من ٢٠١٨/٢٠١٩، مقارنة بنفس الفترة من العام السابق في ضوء تمويل حزمة الاجراءات الاجتماعية الشاملة التي أقرت في يوليو ٢٠١٨، وكذلك زيادة الإنفاق على شراء السلع والخدمات والاستثمارات الحكومية. كما قامت الحكومة في يوليو ٢٠١٨ بالإعلان عن تنفيذ حزمة الاجراءات الاجتماعية الشاملة والتي تضمنت زيادة الأجور والمعاشات ومراجعة حد الإعفاء الضريبي لمواجهة الزيادة في الأسعار والحد من الأثر السلبي للإجراءات الإصلاحية على الفئات الأولى بالرعاية. وتبلغ جملة التكلفة السنوية لتلك الإجراءات نحو ١.٣% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد ارتفع الإنفاق على الدعم النقدي بنسبة ٤.١% (بنحو ٠.٤ مليار جنيه) ليحقق ١٠.٥ مليار جنيه، وقد ارتفع الإنفاق على شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بشكل ملحوظ بنسبة ٦٤% (بنحو ٢١.٨ مليار جنيه) لتبلغ نحو ٥٥.٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة خاصة مخصصات قطاعي التعليم والصحة، مما يعكس أكبر قدر ممكن من الاهتمام بتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين وزيادة الإنفاق على التنمية البشرية والصيانة وتطوير البنية التحتية في جميع المحافظات.

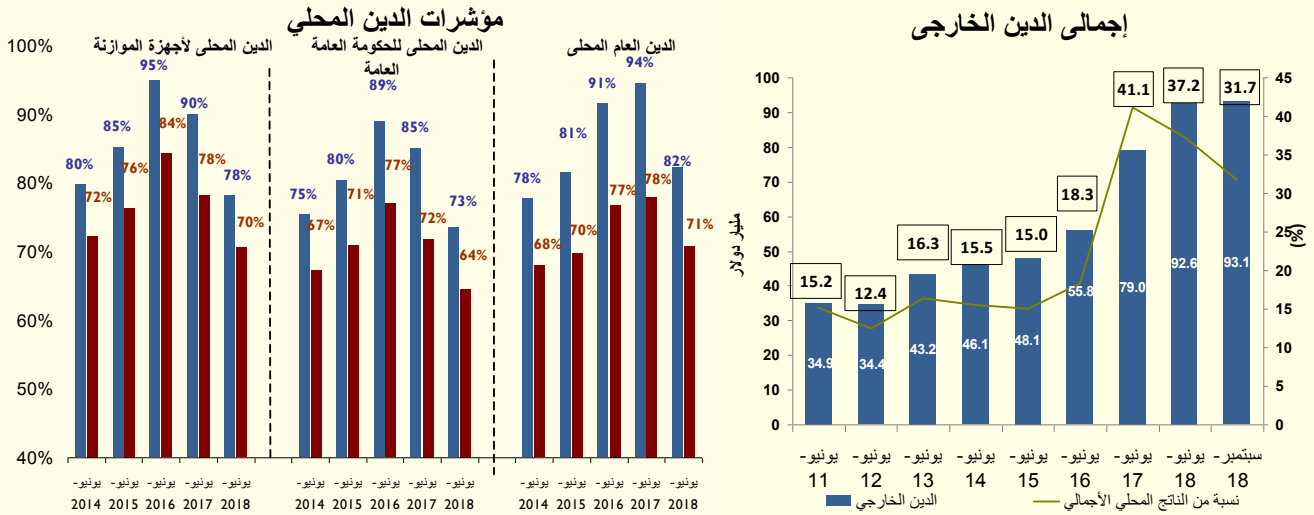
إجمالي الاستثمارات الحكومية المنفذة (بالمليار جنيه)



الدين الداخلي والخارجي

- **وتوضح مؤشرات الدين إلى ارتفاع إجمالي الدين الحكومي (المحلي والخارجي)** ليصل إلى ٤٣١٥ مليار جنيه (٩٧.٢% من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية يونيو ٢٠١٨، مقارنة بـ ٣٧٤٨.٧ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٧ (١٠٨% من الناتج المحلي الإجمالي)، ويرجع ذلك في الأساس إلي زيادة الدين المحلي في ضوء ارتفاع أذون الخزانة إلى ١٥٤٧.١ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٨، مقارنة بـ ١١٨٥.٧ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٧. على الرغم من ذلك، إنخفض إجمالي الدين الحكومي بحوالي ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي كنتيجة للضبط المالي والجهود المبذولة لتحقيق الخفض التدريجي لمعدلات الدين على المدى المتوسط.

كما إنخفض الدين الخارجي الحكومي في ضوء انخفاض القروض إلى ٣٣.١ مليون دولار في نهاية سبتمبر ٢٠١٨ مقارنة بـ ٣٣.٤ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٨. في حين ارتفعت ديون السلطات النقدية إلى ٢٧.٥ دولار في نهاية سبتمبر ٢٠١٨، مقارنة بـ ٢٦.٦ مليون دولار في العام المالي الماضي.



التضخم

- **ومن ناحية أخرى، تراجع معدل التضخم الشهري** بشكل ملحوظ بـ -٣.٤% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٨، مما أدى إلى تباطؤ معدل التضخم السنوي ليحقق معدل نمو سنوي قدره ١٢.٠% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٨، مقارنة بـ ١٥.٧% خلال الشهر السابق، وهو ما يشير إلى بدء انحسار الموجة التضخمية الثانية. الأمر الذي يرجع في الأساس إلى الإرتفاع المتباطئ لمعدل التضخم السنوي لعدد من البنود الرئيسية خلال شهر الدراسة وعلى رأسها؛ "الخبز والحبوب" بـ ٢.٢%، و"الأسماك والمأكولات البحرية" بـ ١.٩%، و"المشروبات الكحولية" بـ ١.٨%، و"الملابس" بـ ١.٩%، و"خدمات النقل" بـ ١.٥%، و"العناية الشخصية" بـ ٥.٢%.

كما إنه إذا تم مقارنة متوسط معدل التضخم السنوي منذ بداية الموجة التضخمية الحالية سنجد أنه قد سجل تراجعاً مقارنة بالموجة التضخمية الأولى (العام المالي السابق). حيث بلغ متوسط معدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية نحو ١٤.٩% خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٨/٢٠١٩ مقارنة بـ ٢٩.٢% خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

القطاع النقدي

- **وفقاً لأحدث البيانات التي تم إصدارها من قبل البنك المركزي، فقد انخفض معدل النمو السنوي للسيولة المحلية ليحقق ١٥.٤% (٣٥٦٣.٤ مليار جنيه) في نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٨، مقارنة بـ ١٦.٤% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ ٤٠.٥% خلال شهر أكتوبر ٢٠١٧.** ويمكن تفسير ذلك في ضوء انخفاض معدل النمو السنوي لأشياء النقود ليحقق ١٥.٧% في نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٨، مقارنة بـ ١٧.٢% الشهر السابق، نتيجة انخفاض معدل نمو الودائع غير الجارية بالعملة المحلية لتصل إلى ١٧.٨% في نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٨، مقارنة بـ ٢٠.٣% خلال الشهر السابق. بينما ارتفع معدل نمو كمية النقود لتحقيق

١٤.٤% في أكتوبر ٢٠١٨، مقارنة بـ ١٣.٨% خلال الشهر السابق نتيجة لارتفاع معدل النمو السنوي للنقد المتداول ليصل إلى ٧.٨% في نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٨، مقارنة بـ ٦.٦% خلال الشهر السابق.

ومن جهة أخرى، فقد استقر معدل النمو السنوي لصافي الأصول المحلية عند ١٦.٤% (٣٣٧٥.٥ مليار جنيه) في نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٨، مقارنة بنفس المعدل في الشهر السابق. في حين استمر معدل النمو لصافي الأصول الأجنبية في التباطؤ محققاً - ٠.٧% (لأول مرة معدل بالسالب منذ فبراير ٢٠١٧) (١٨٧.٩ مليار جنيه) في نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٨، مقارنة بـ ١٥% (٢١٦.٩ مليار جنيه) خلال الشهر السابق، وذلك في ضوء تراجع معدل النمو السنوي لصافي الاحتياطات الأجنبية للبنوك لتصل إلى -٢٢.٥% مقارنة بـ -١٨٣.٥% في الشهر السابق.

ومن ناحية أخرى، انخفضت نسبة النمو السنوي لإجمالي الودائع - باستثناء الودائع لدى البنك المركزي- إلى ١٤.٣% (٣٦٧٨.٧ مليار جنيه) في نهاية أكتوبر ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ١٤.٧% في نهاية الشهر السابق. جدير بالذكر أن نسبة ٨٥.٤% من إجمالي الودائع يتبع القطاع غير الحكومي. بينما ارتفع معدل النمو السنوي لإجمالي الإقراض من قبل القطاع المصرفي (باستثناء البنك المركزي) إلى ١٧.٤% (١٦٨٣.٢ مليار جنيه) في نهاية أكتوبر ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ١٦.٥% في نهاية الشهر السابق. ارتفعت نسبة الإقراض إلى الودائع لتصل إلى ٤٥.٨% في نهاية أكتوبر ٢٠١٨، مقارنة بـ ٤٥.٥% في نهاية الشهر السابق.

- وفي سياق متصل، قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في إجتماعها بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠١٩ خفض سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزي بواقع ١٠٠ نقطة اساس عند مستوى ١٥.٧٥% و ١٦.٧٥% و ١٦.٢٥% على الترتيب. وكذلك خفض سعر الإئتمان والخصم بنفس المقدار عند مستوى ١٦.٢٥%.

القطاع الخارجي

- حقق ميزان المدفوعات فائضاً كلياً بلغ نحو ٢٨٤ مليون دولار (٠.١% من الناتج المحلي) خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩. ويأتى ذلك كمحصلة لتحقيق فائض في ميزان الحساب الرأسمالي والمالي بنحو ١.٦ مليار جنيه، وتحقيق عجز في ميزان المعاملات الجارية بنحو ١.٧ مليار جنيه والذي قد ارتفع بشكل طفيف بنحو ٠.٢% مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق مدفوعاً بتحسين ميزان الخدمات بـ ٥٠% مقابل العام السابق في ضوء ارتفاع تحويلات العاملين من الخارج بنحو ١.٤% لتحقيق ٥.٨ مليار جنيه خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩، كما ارتفعت بشكل ملحوظ حصيلة الصادرات بنحو ١٦.٢% لتحقيق ٦.٨ مليار جنيه مدفوعاً في الأساس بزيادة الصادرات البترولية بنحو ٥٧.٦% لتصل ٢.٨ مليار جنيه (مثلت ٤١.٤% من إجمالي حصيلة الصادرات)، وقد فاقت الزيادة في حصيلة الصادرات الزيادة المحققة في مدفوعات الواردات والتي ارتفعت بـ ١٣% مقارنة بالعام السابق في ضوء تحسن تنافسية الصادرات المصرية مدفوعاً بمرونة سعر صرف الجنيه أمام العملات الأجنبية الأخرى.

أما على جانب ميزان المعاملات الرأسمالية، فقد حقق صافي تدفقات الحساب الرأسمالي والمالي للداخل نحو ١.٦ مليار دولار (٠.٥% من الناتج المحلي) خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩، وقد حقق الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر إجمالي تدفق للداخل بلغ نحو ٢.٩ مليار دولار، في حين سجل إجمالي التدفق للخارج نحو ١.٨ مليار دولار.